قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٨٣ لسنة ٢٠١٨

بالموافقة على بروتوكول تعاون بشأن مشروع خلق فرص عمل وتنمية القطاع الخاص في مصر بين حكومة جمهورية مصر العربية ممثلة في وزارة الاستثمار والتعاون الدولي ومنظمة العمل الدولية (مكتب القاهرة) خلال الأعوام (٢٠١٨-٢٠٢١) ، والموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

وُوفق على بروتوكول تعاون بشأن مشروع خلق فرص عمل وتنمية القطاع الخاص في مصر بين حكومة جمهورية مصر العربية ممثلة في وزارة الاستثمار والتعاون الدولي ومنظمة العمل الدولية (مكتب القاهرة) خلال الأعوام (٢٠١٨-٢٠٢١) ، والموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٩ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ صفر سنة ١٤٤٠هـ

(الموافق ٢٠ أكتوبر سنة ٢٠١٨م) .

عبد الفتاح السيسي

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٤٤٠ هـ (الموافق ٢٤ ديسمبر سنة ٢٠١٨ م) .

بروتوكول تعاون

بشأن

مشروع

خلق فرص عمل

وتنمية القطاع الخاص في مصر

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

ممثلة في

وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

و

منظمة العمل الدولية

(مكتب القاهرة)

2021-2018

تم الاتفاق على توقيع هذا البروتوكول بين كل من :

وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بجمهورية مصر العربية .

(طرف أول)

منظمة العمل الدولية - مكتب القاهرة .

(طرف ثانٍ)

تمهيد

حيث تعد وزارة الاستثمار والتعاون الدولي هي الجهة المنوطة بتنمية وتدعيم علاقات التعاون الاقتصادي بين جمهورية مصر العربية والدول والمنظمات الدولية والإقليمية المختلفة وتقوم باقتراح معايير وضوابط الاقتراض الخارجي والحصول على المنح الأجنبية وذلك في إطار السياسة العامة للدولة وبما يكفل تحقيق التنمية الأقتصادية ، كما تقوم الوزارة بالتنسيق مع الجهات المستفيدة في الدولة من تلك المنح والقروض لتحقيق أقصى منفعة منها .

تهدف منظمة العمل الدولية إلى تعزيز العمل اللائق وتوفير فرص عمل أفضل للشباب . وبناءً على المشاورات مع العديد من الشركاء الوطنيين ، حصلت المنظمة على تمويل بمبلغ 30,000,000 كرونة نرويجية من وزارة الخارجية الترويجية أي ما يعادل تقريبًا 3,787,400 دولار أمريكي وذلك لتنفيذ مشروع "خلق فرص عمل وتنمية القطاع الخاص في مصر" وذلك اعتباراً من مايو 2018 حتى ديسمبر 2021

ستقوم المنظمة بتقديم المساعدة والخبرة والدعم الفني والمادي لتنفيذ مشروع "خلق فرص عمل وتنمية القطاع الخاص في مصر" الذي يهدف إلى دعم استثمارات القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية المختلفة ولاسيما في المناطق الريفية في مصر ودعم زيادة الأعمال وتنمية المهارات في هذه المجتمعات ، بما في ذلك صغار المنتجين ورجال الأعمال ، وذلك بالشراكة مع وزارة الاستثمار والتعاون الدولي ، وبالتعاون مع وزارة القوي العاملة ، ووزارة التنمية المحلية ، واتحاد الصناعات المصرية ، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر .

يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذا البروتوكول .

تم الاتفاق على إبرام هذا البروتوكول ووثيقة المشروع الملحقة به وفقًا للبنود التالية :

(المادة الأولى)

أهداف المشروع

يهدف المشروع إلى دعم استثمارات القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية المختلفة ولا سيما في المناطق الريفية في مصر ودعم ريادة الأعمال وتنمية المهارات في هذه المجتمعات ، بما في ذلك صغار المنتجين ورجال الأعمال من خلال التركيز على عدة محاور على الوجه الآتي :

١ - زيادة وعي وقدرة الشركاء الوطنيين في التعامل مع الفرص والتحديات لتعزيز فرص العمل اللائق في قطاعات اقتصادية محددة من قبل الحكومة وفقًا لاستراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ ولا سيما في المناطق الريفية في مصر . وفي هذا الإطار ، سيعمل المشروع على توفير فرص العمل داخل القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية المختلفة ولا سيما في المناطق الريفية في مصر من خلال تحديد القطاعات الاقتصادية / سلاسل القيمة التي تحافظ على أعلي معدلات النمو والإنتاجية وإمكانات التوظيف بالإضافة إلى ربط المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر كموردين ضمن سلاسل القيمة في المناطق الريفية .

٢ - تعزيز فرص العمل اللائق على طول القطاع الاقتصادي/ سلاسل القيمة في المناطق الريفية في مصر . يوفر المشروع المواد التدريبية ذات الصلة بتعزيز الإنتاجية وظروف العمل؛ وسيتم تحديث مواد التدريب مع أصحاب العمل لكي تتواءم مع السياق المحلي وذلك لضمان رفع مستوي المهارات لجميع عمال المصانع وبالتالي تحقيق مكاسب إنتاجية . وسيتم التدريب على عدة محاور مثل الإنتاج الأنظف ونماذج إدارة الجودة للتحسين المستمر وأنظمة السلامة والصحة المهنية . كما سيقوم المشروع بتنفيذ مبادرات التدريب من أجل التشغيل من خلال تصميم وتنفيذ برامج التدريب المهني والتقني المصممة خصيصًا وفقًا للمهارات اللازمة للقطاع الخاص داخل سلاسل القيمة المختارة لضمان وضع الباحثين عن عمل على النحو الصحيح .

٣ - تمكين/ تطوير المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من أجل المساهمة في تنمية القطاعات الاقتصادية/ سلاسل القيمة المستهدفة في ريف مصر من خلال الحصول على خدمات تطوير الأعمال والخدمات المالية الضرورية . سيعمل المشروع على تعزيز ثقافة ريادة الأعمال من خلال تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الجديدة/ الناشئة على المشاركة في القطاع الاقتصادي/ سلاسل القيمة المذكورة . سيعمل المشروع ، بالاشتراك مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والشركاء الوطنيين ممن لهم صلة على ربط الشركات الناشئة الجديدة بخدمات تطوير الأعمال والخدمات المالية لتعزيز استدامتها وتعزيز قدرتها على المنافسة . وبما أن أنشطة هذا المشروع تهدف أساسًا إلى تعزيز ثقافة ريادة الأعمال وتوسيع نطاق العمل الدولية الخاصة بريادة الأعمال للتوجيه إلى الطرق الفعالة للبدء والحفاظ على مشروع مستدام . وسيتم تكييف هذه الأدوات مع السياق المحلي بالتشاور مع الشركاء الوطنيين المعنيين . وبالإضافة إلى ذلك ، وكجزء من هدف المشروع المتمثل في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال .

سينظم المشروع مسابقة في المناطق الريفية للمبادرات المبتكرة المرتبطة بتدخلات سلسلة القيمة المستهدفة التي تشجع الشركات الناشئة الجديدة للمساهمة في النمو الاقتصادي .

(المادة الثانية)

سبل التعاون

اتفقا الطرفان على التعاون الكامل لدعم تنفيذ أنشطة المشروع وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وحل أي عقبة تعوق تنفيذ أنشطة المشروع في مصر بعد توقيع هذا البروتوكول .

إنشاء روابط بين الشركات الرائدة للقطاع والشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ذات الصلة وذلك لدعم تلك الشركات الصغيرة والمتوسطة للنمو وتوفير فرص العمل وتيسير انتقالهم إلى السوق الرسمي ، وفي نفس الوقت تعزيز قدرات الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على النمو وتوليد فرص العمل اللائق .

تنفيذ مبادرات التدريب من أجل التشغيل لدى الشركات الرائدة للقطاع والشركات المتوسطة والصغيرة التي ترتبط بها في سلاسل التوريد .

تقديم المساعدة التقنية للشركات الناشئة في سلاسل التوريد لزيادة إنتاجيتهم وتحسين نوعية منتجاتهم بحيث تفي بمعايير السوق وتيسير الربط بين هذه الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الناشئة بالشركات الرائدة للقطاع .

وصول الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلى خدمات تطوير الأعمال والخدمات المالية لتعزيز استدامتها وتعزيز قدرتها على المنافسة .

دعم قدرات مقدمي خدمات تنمية الأعمال التجارية المحليين من خلال الحزم التدريبية الخاصة بمنظمة العمل الدولية مثل "اطرح فكرة مشروعك" وهو برنامج تدريبي لمدة يومين في منظمة العمل الدولية يساعد الراغبين في بدء مشروعات على تحديد بدائل لأفكار مشروعات ، وتحليلها واختيار أكثر الأفكار الواعدة . وهناك أداة أخرى هي "اعرف مشروعك" وهي برنامج تعليمي لريادة الأعمال ، هدفه العام هو المساهمة في خلق ثقافة المؤسسة من خلال تعزيز قدرات المؤسسات التعليمية ذات الصلة والشركاء لتقديم مناهج ريادة الأعمال للشباب ، وزيادة وعيهم بفرص وتحديات ريادة الأعمال وتشجيع العمل الذاتي كخيار وظيفي محتمل . "ابدأ وحسن مشروعك" وهي أداة تدريب أخرى صممتها منظمة العمل الدولية وتتكون هذه الأداة من أربع مجموعات تدريبية مترابطة لمساعدة رواد الأعمال لبدء وتطوير مشروعاتهم .

(المادة الثالثة)

يتم إنشاء لجنة استشارية ترأسها وزارة الاستثمار والتعاون الدولي للإشراف على تنفيذ المشروع وبعضوية كل من وزارة القوى العاملة ، ووزارة التنمية المحلية ، ووزارة التجارة والصناعة والكيانات ذات الصلة ، واتحاد الصناعات المصرية ، ومنظمة العمل الدولية ، فضلا عن تيسير التنسيق والاتصال مع صانعي السياسات والسلطات المركزية والمحلية ومقدمي الخدمات الآخرين والجهات المانحة . وتعقد اللجنة اجتماعات نصف سنوية وذلك لاستعراض ما تم من أعمال وبحث سبل معالجة العقبات والتحديات التي تعيق تنفيذ المشروع ، وللجنة الحق في الاستعانة بمن تراه من خبراء .

(المادة الرابعة)

مسئوليات وزارة الاستثمار والتعاون الدولى

تتولى وزارة الاستثمار والتعاون الدولي تكوين فريق عمل يكون معني بموضوعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويقوم فريق العمل بالتنسيق ومخاطبة الجهات الوطنية المختصة من شركاء المشروع مثل اتحاد الصناعات المصرية وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتنفيذ أنشطة المشروع وتحقيق أهدافه .

(المادة الخامسة)

مسئوليات منظمة العمل الدولية

تقوم منظمة العمل الدولية وفقًا لأهداف المشروع - ورهنًا بتوافر الموارد بالمهام الآتية بالتعاون مع الشركاء الوطنيين لـ :

تقديم المساعدة في اختيار القطاعات الاقتصادية/ سلاسل القيمة المستهدفة وفقًا لأفضل النماذج الدولية بالشراكة مع اتحاد الصناعات المصرية والشركات الرائدة للقطاع بهدف تحديد الاحتياجات وفرص العمل المتاحة .

المساعدة في تحديد الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والارتقاء بقدراتها المهنية حتى تتمكن من المشاركة بفاعلية في القطاعات وسلاسل القيمة المستهدفة .

تصميم وتنفيذ برامج تدريبية بالشراكة مع اتحاد الصناعات المصرية والغرف المختصة لرفع المهارات الحرفية للعمال في هذه القطاعات بالتعاون مع مراكز التدريب الوطنية .

تصميم وتنفيذ برامج تدريبية ومشورات فنية على نواحي الإدارة المختلفة للشركات الناشئة .

تصميم وتنفيذ برامج لريادة الأعمال للشباب لإنشاء مشروعاتهم لتنمية سلسلة القيمة الخاصة بالقطاع .

(المادة السادسة)

تسوية المنازعات

لا يتضمن هذا البروتوكول أية تنازلات عن الامتيازات أو الحصانات الممنوحة للمنظمة كإحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة .

يتم تسوية أي نزاع أو خلاف أو مطالبة بشأن تفسير أو تنفيذ هذا البروتوكول من خلال الطرق الودية عن طريق التشاور بين الأطراف .

(المادة السابعة)

الأحكام النهائية

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ من تاريخ إخطار حكومة مصر العربية مكتب منظمة العمل الدولية في مصر باكتمال الإجراءات الدستورية .

حرر هذا البروتوكول ووقع في ٢٩ أبريل ٢٠١٨ من نسختين باللغة العربية سلم نسخة بيد كل طرف للعمل بموجبها .

أ.د./ **سحر نصر**

(إمضاء)

وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي

حكومة جمهورية مصر العربية

السيد/ **بيتر فان غوي**

(إمضاء)

مدير فريق العمل اللائق لدول شمال أفريقيا

ومدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة